هنأ قيادة المملكة وعلى رأسها خادم الحرمين

الغانم: نثمن عالياً العمل الجبار الذي قامت به السعودية في تسيير موسم الحج لهذا العام

هنأ رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا بالنجاح الكبير لموسم الحج لهذا العام، مشيدا بالجهود الجبارة والاستثنائية التي بذلتها المملكة لخدمة ضيوف بيت الله الحرام.

وقال الغانم في تصريح صحافي «نحيي ونثمن عاليا العمل الجبار الذي قامت به المملكة العربية السعودية الشقيقة في تسيير وتيسير موسم الحج لهذا العام وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده الأمير محمد بن سلمان وأمير منطقة مكة ورئيس لجنة الحج المركزية الأمير خالد الفيصل وكافة المسؤولين المدنيين والعسكريين والمتطوعين».

وأضاف الغانم « أن مجهودات المملكة في خدمة الحجيج واضحة وضوح الشمس ويراها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، من تطوير الخدمات وتقديم التسهيلات وتوفير أقصى درجات الراحة والأمان للحجيج»، داعيا المولى عز وجل أن يتقبل من حجاج بيت الله الحرام حجهم وعبادتهم وأن يوفق المملكة في الاستمرار في خدمة ضيوف الرحمن كل عام.

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية الأوروغواي جورج غانديني ورئيسة مجلس الشيوخ لوسيا توبولانسكي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما. كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في أوكرانيا الصديقة أندري باروبي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

مرزوق الغانم

■ مجهودات المملكة في خدمة الحجيج واضحة وضوح الشمس ويراها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها

■ تطوير الخدمات وتقديم التسهيلات وتوفير أقصى درجات الراحة والأمان للحجيج عمل رائع ومتقن

الصالح يطالب بالتحقيق في إعلانات توظيف الوافدين التي نشرت مؤخراً

استغرب رئيس لجنة الإحلال والتوظيف البرلمانية النائب خليل الصالح إعلانات التوظيف التي نشرت مؤخرا بشان طلب توظيف مستشاريين وافدين في الوقت الذي نطالب فيه بتطبيق سياسة الإحلال ونطالب من كافة الجهات المعنية بمد يد العون لتمكين الشباب الوطني من خدمة بلاده.

وقال الصالح ان هذه الإعلانات امر غير مقبول في هذه المرحلة واصفا اياها بانها تمثل طعنا في الكفاءات الوطنية القادرة على تحقيق التنمية المنشودة في كافة القطاعات .وشدد على ضرورة التصدي لتلك الممارسات التي تضر بالتوجهات الوطنية التي ترمي إلى توظيف الشباب الوطني وازاحة شبح البطالة عن مستقبل ابناء الكويت .واختتم الصالح مطالبا الحكومة بسحب اعلانات التوظيف التي نشرت مؤخرا والتحقيق في تلك الواقعة، مجددا الدعوة إلى تعاون كافة قطاعات الدولة التنفيذية مع لجنة الإحلال والتوظيف البرلمانية من اجل الوصول بتلك الكفاءات الوطنية إلى مكانها الصحيح.

الرويعي يبارك للمملكة العربية السعودية نجاح الموسم

قال رئيس مجلس الأمة بالإنابة الدكتور عودة الرويعي : "نبارك ونهنيء جلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشرفين وولي عهده صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان وحكومة المملكة العربية السعودية والشعب السعودي الشقيق كافة على النجاح الباهر وإستمرار الجهود المميزة في موسم الحج هذا العام".

وأضاف الرويعي "نسال الله العلي القدير أن يتقبل من حجاج البيت العتيق كافة وأن يجعل حجهم مبرورا وذنبهم مغفورا وأن يسهل ويسر لكل المسلمين القاصدين الحج والعمرة أينما كانوا وأن يحفظ بلاد الحرمين وكافة بلاد المسلمين بحفظه وأمانه وينعم عليهم ويديم الأمن والأمان والرخاء والطمانينة ، ونبارك كذلك للبعثة الكويتية للحج على نجاح هذا الموسم الذي تم تسخير كافة الجهود والتسهيلات للجميع بدون إستثناء من حجاج بيت الله في البعثة الكويتية وتخص بالشكر الأخ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والأخ وزير الصحة والقائمين على البعثة الكويتية كافة. ولهم منا التحية والشكر والتقدير".

عودة الرويعي

قراءة بالجلستين المنعقدتين في 20 و21 مارس 2018

التعاون بين النواب والوزراء حقق إنجازات ملموسة في إقرار القوانين

جانب من جلسة 20 مارس الماضي

.. وجلسة 21 مارس

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 21 مارس 2018 اقر خلالها قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية خلال 2018 بما لا يزيد عن 4000 شخص في مداولتيه الأولى والثانية.

ووافق المجلس على المداولة الأولى لتعديل قانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وكلف المجلس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الانتهاء خلال شهر من مناقشة التعديلات المقدمة على قوانين (الجزاء والمطبوعات والنشر والمرئي والمسموع).

كما وافق على إعادة تكليف لجنة حماية المال العام التحقيق في تقريرين يتعلقان بالهيئة العامة للاستثمار.

الديوان الوطني لحقوق الإنسان

وافق مجلس الأمة في المداولة الأولى على تعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان بموافقة 30 عضوا ورفض 16 عضوًا من إجمالي الحضور 46 عضوًا.

وينص التعديل على أن يتم تعيين أعضاء الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح مجلس الوزراء وإلغاء شرط موافقة مجلس الأمة على تسمية رئيس الديوان ونائبه.

ورفض المجلس طلب اللجنة التشريعية سحب تقريرها عن القانون لإضافة تعديلات أخرى لم يتضمنها التقرير.

وأكد نواب في مداخلاتهم خلال مناقشة التعديل أهمية تمتع الديوان باستقلالية تمكنه من تأدية عمله بشفافية، مطالبين بمساواة الديوان بما تتمتع به الجهات الرقابية من استقلالية.

واعتبر النواب أن مجال حقوق الإنسان هو درة تاج الأوطان ومطلب أممي ودولي، مطالبين باهمية أن تعمل جميع الجهات على تعزيز مكانة الكويت كوجهة عالمية للعمل الإنساني.

تجنيس 4 الاف شخص

اقر مجلس الأمة قانونا بشان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال عام ٢٠١٨ بما لا يزيد على ٤ آلاف شخص في مداولتيه باغلبية النواب.

ووافق على المداولة الأولى 38 نائبًا ورفض 5 نواب من إجمالي الحضور 43 عضوًا، فيما وافق على المداولة الثانية 39 نائبًا ورفض 5 نواب من إجمالي الحضور 44 عضوًا.

وينص القانون على التالي «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018 وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص».

وخلال المناقشات طالب نواب بمعالجة التجاوزات في هذا الملف، وتجنيس المستحقين من حملة إحصاء 1965.

كما طالب نواب الحكومة بحصر المستحقين وتجنيسهم طبقا لقانون الجنسية وليس من باب الترضيات.

تكليفات اللجان

وافق المجلس على طلب نيابي بتكليف اللجنة التشريعية الانتهاء خلال شهر واحد من مناقشة التعديلات المقدمة على قوانين الجزاء، والمطبوعات والنشر، والمرئي والمسموع.

وكان المجلس قد عقد جلسته العادية في 20 مارس 2018 وافق خلالها على 11 رسالة واردة وناقش تعديل قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان واستعرض عددًا من الأسئلة البرلمانية.

الرسائل الواردة

وافق المجلس على 4 رسائل من وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري تطلب فيها موافقة المجلس على تمديد مدة الرد على الأسئلة الموجهة إليها من عدد من النواب لمدة أسبوعين عملا بالمادة (124) من اللائحة الداخلية.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرأة تطلب فيها منح اللجنة أجلا إضافيًا مدته شهر حتى تتمكن من استكمال دراسة التقرير رقم (19) للجنة شؤون الإسكان بشأن موضوع المرأة وإسكانها.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المتعلق بزراعة أشجار (الكوناكاربس) إلى لجنة البيئة للاختصاص.

وأحال المجلس الاقتراح برغبة المتعلق بتخصيص أراض في كل محافظة لبناء وحدات صناعية صغيرة توزع على الشباب إلى لجنة (بيئة الأعمال) للسبب نفسه.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التعليمية يطلب فيها تمديد عمل اللجنة في شأن تكليفها التحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي وحادثة الطالب في استراليا والحوادث المشابهة لحين الانتهاء من إعداد تقريرها.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المتعلق بزراعة أشجار (الكوناكاربس) إلى لجنة البيئة للاختصاص.

وأحال المجلس الاقتراح برغبة المتعلق بتخصيص أراض في كل محافظة لبناء وحدات صناعية صغيرة توزع على الشباب إلى لجنة (بيئة الأعمال) للسبب نفسه.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التعليمية يطلب فيها تمديد عمل اللجنة في شأن تكليفها التحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي وحادثة الطالب في استراليا والحوادث المشابهة لحين الانتهاء من إعداد تقريرها.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الإشراف للتوجيه الفني للخدمة الاجتماعية والنفسية إلى اللجنة التعليمية للاختصاص.

ووافق المجلس أيضا على رسالة من رئيس اللجنة المالية يطلب فيها إحالة موضوع الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2017/2016 إلى اللجنة الإسكانية للاختصاص.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة التحقيق فيما أثير من قضايا أثناء مناقشة ميزانية هيئة الاستثمار للسنة المالية 2007 – 2008 على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال شهر.

مداخلات النواب

أبدى نواب استياءهم خلال مناقشة بند الرسائل من تأخر الرد على الأسئلة البرلمانية، خاصة أن إجابة بعض الوزراء تأتي مبهمة، مؤكدين أن عدم الرد على الأسئلة يضع الوزير المسؤول تحت المساءلة.

واعتبروا أن طلب بعض الوزراء تمديد فترة الرد على الأسئلة يعد احترامًا لمجلس الأمة وهو محل تقدير النواب طالما أن المعلومات التي يطلبها النواب سوف تأتي صحيحة.

ولوحوا باستجواب الوزراء الذين يتغيبون عن حضور اللجان البرلمانية، مؤكدين أن التمثيل الحكومي في اللجان لا يرقى إلى اتخاذ قرار.

وثمن نواب خطوة وزير الداخلية بتحويل مصروفات بند الضيافة في الوزارة إلى النيابة العامة، مطالبين بتحويل ومحاسبة المتسببين إلى النيابة أيضا.

وفي مداخلة له نفى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي تخصيص أرض صناعية لإقامة مصنع الحديد والصلب لمصلحة إحدى الشركات الأجنبية.

وقال الرومي إن الهيئة العامة للصناعة ستنظر في الطلبات المقدمة إليها بشأن اختيار الشركات لإقامة مصنع الحديد والصلب.

وفي شأن آخر قال الرومي إنه تم رفض مناقصة التصميم والبناء لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في المطلاع من قبل المناقصات التي اشترطت فصل التصميم عن البناء.

الأسئلة

استعرض مجلس الأمة عددًا من الأسئلة النيابية وردود الوزراء عليها.

وفي هذا السياق رد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح على سؤال برلماني للنائب علي الدقباسي بشأن عدد الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السير خلال خمس السنوات الأخيرة.

وأكد الجراح أهمية تعاون مجلس الأمة في إصدار قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة الاستهتار في القيادة وارتفاع عدد حوادث السير في شوارع البلاد من أجل حماية الأرواح.

وأضاف « نحن بحاجة إلى تعاون مجلس الأمة في سن قوانين تحد من بعض الاستهتار الموجود بالشوارع».

من جهة أخرى قال النائب محمد هايف إنه تقدم بسؤال عن الشقق المفروشة، وأن البلدية أجابت بأنها ليست المعنية بإصدار التراخيص مضيفا أن (الداخلية) أكدت أن المعني بشروط الأمن والسلامة هي البلدية.

ورد وزير الداخلية بأنه ذكر أن اشتراطات تأجير الشقق المفروشة هي الالتزام بالآداب العامة ومنع تأجيرها للعزاب والآن كل عمارة للشقق المفروشة بها كاميرات مراقبة.

ومن جانبه قال النائب رياض العدساني إنه توجه بسؤال إلى وزير التجارة عن جهاز حماية المنافسة لأن هناك احتكارًا وغلاء مصطنعًا يجب على الجهات المعنية التنسيق بينها لمواجهته.

وذكر النائب عبد الله فهاد أنه تقدم بسؤال عن رؤية الحكومة لحل القضية الإسكانية، مشيرا إلى أن وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري انتصرت للعناصر الكويتية ذات الكفاءة وأوقفت سرقة مليونية في ممارسة مشروع مدينة المطلاع.

وردت الوزيرة بأن التوصيات الثماني عشرة الناتجة عن استجواب الوزير السابق قيد المتابعة، مؤكدة حرص الحكومة على إزالة العوائق أمام مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني.

من جهته قال النائب صالح عاشور إن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رفض الرد على سؤال عن عدد غير الكويتيين في بعض الوظائف بحجة عدم الدستورية.

الديوان الوطني لحقوق الإنسان

ناقش مجلس الأمة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

ويهدف الاقتراح بقانون إلى تصحيح الوضع غير الدستوري المتمثل بتسمية رئيس مجلس إدارة الديوان ونائبه بموافقة مجلس الأمة، حيث إن ذلك الأمر يعارض مبدأ الفصل بين السلطات حسب ما يرى مقدمو الاقتراح.

وأكد نواب أهمية قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، محملين الحكومة مسؤولية عدم تنفيذه رغم إقراره منذ أكثر من عامين.

وطالبوا بعدم خضوع ديوان حقوق الإنسان أو أي جهة رقابية تحت الإشراف الحكومي، مستغربين أن تراقب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة.

ورأى نواب سحب تقرير اللجنة وذلك لإتاحة الفرصة لدعوة أصحاب الرأي الآخر والاستماع إليهم ومن ثم إعداد تقرير جديد.

واعتبروا أن الفصل في عدم دستورية تطبيق قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان للمحكمة الدستورية العليا، تجنبًا لإهدار وقت المجلس.

وأكدوا عدم وجود مخالفة دستورية في ترشيح مجلس الأمة لمجلس إدارة الديوان وأعضائه، وأن التعيين يتم من خلال مرسوم أميري، معتبرين أن هذا يعزز التعاون بين السلطتين.